مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 20 (2014) : 39 – 50
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

منهج ابن عاشور في توجيه مشكل القراءات المتواترة

د/ براهيمي طاهر

جامعة غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

لما كان المشكِلُ هو " ما لا يُنال المرادُ منه إلا بتأملٍ بعد طلب "[1]، فإنّ أولى الناس بالتأمل في مشكلات القراءات القرآنية وتطلّب معانيها هم المفسرون ، لأنّ توجيههم للقراءة سيكون منسجما مع مقاصد السورة وملتئما مع سياق الآيات السابقة واللاحقة ، وموافقا لخصائص القرآن الإعجازية ، ومراعيا لصفات المتكلّم به جلّ جلاله ، هذا إن وقفنا على حدّ الحدّ ، فكيف إذا علمنا أنّ المعضلة في مشكل القراءات القرآنية تتعدّى مرحلة التأمل إلى مرحلة الدفاع عن القراءة من الطاعنين والملحنين ، وهو الذي تصدّى له الشيخ ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ، مرتكزا على ركائز علمية وقواعد منطقية وتخريجات موضوعية ، تستحقّ أن يقف عليها المرء، ويتأمّل فيها، وهو هدف هذا المقال.

ولا بأس قبل الشروع في تحقيق تلك الغاية أن ننبه على إشكالية الأصل والفرع من خلال عرض وجيز لنشأة الاحتجاج للقراءات وموقف النحاة مما لمّ يطّرد من القراءات القرآنية.

الاحتجاج للقراءات ودوافع نشأته :

لمّا انتشرت القراءات القرآنية في الأمصار وتعدّدت طرقها وأسانيدها برزت فكرة التفاضل بين القراءات القرآنية ، وكان من وجوه المفاضلة فيما بينها ما يلي[2]:

- وفرة التواتر وعدمها.
- جلالة الإمام القارئ ، وعلوّ سنده وقدمه مع طول عمره في الإقراء وكثرة الآخذين عنه.
- البلد الذي انتشرت فيه القراءة ومكانته الروحية والعلمية كمكّة والمدينة والبصرة والكوفة.
- موافقة القراءة القرآنية للوجوه النحوية المعتبرة والمشهورة وعدمها.

ويُعدُّ تسبيع ابن مجاهد للقراءات السبع منعطفا حاسما في تاريخ القراءات القرآنية ، وتطوّر التأليف فيها من جهة حصر الاهتمام بقراءات معيّنة ، والتركيز على رواتها والاحتجاج لها ، فظهر ما يعرف بالاحتجاج للقراءة ، والمتأمّل في كتب الاحتجاج يتيقن أنّ غايات أصحابها لم تخرج عن ثلاثة أهداف وهي:

- **الغاية الأولى**: إثبات توفّر الأركان الثلاثة في قبول القراءة القرآنية وهي: النقل الصحيح وموافقة أحد المصاحف العثمانية وموافقة العربية ولو بوجه ، وأكثر عملهم يحوم حول تحقيق الشرط الثالث. وللشيخ ابن عاشور موقف من هذه الشروط الثلاثة يتمثل في التفريق بين القراءة المقبولة والقراءة المتواترة ، فيقول: " وهذه الشروط الثلاثة ، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ولكنها لم تبلغ حدّ التواتر فهي بمنزلة الحديث الصحيح ، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط **لأن تواترها يجعلها حجة في العربية ، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه** ، ألا ترى أن جمعا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) بظاء مشالة أي بمتهم ، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة "[3]. فقوله " **لأن تواترها يجعلها حجة في العربية** " يرفع إشكالا منهجيا تورّط فيه بعض النحاة والمفسرين كما سيأتي بعد حين. ولاحظ أنّ القراءة المقبولة إن عُضِّدَت بموافقة الرسم وكان لها وجه سائغ ارتفعت إلى درجة التواتر ، لهذا نجد من آليات الاحتجاج في كتب الاحتجاج إثبات أنّ القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف. قال أبو بكر بن العربي: " ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته "[4].
- **الغاية الثانية**: نفي التفاضل بين القراءات المتواترة من جهة السلامة اللغوية ، وعدُّ كلِّ قراءة

مقبولة قرآنا نزل بلسان عربيّ مبين ، وذلك بتوجيه علميّ منطقيّ للقراءة أو بإثبات نسبتها إلى لغة فصيحة. وتخصيص النفي بالسلامة اللغوية مقصود للترخيص في التفاضل من جهة البلاغة والفصاحة وهو مذهب صاحبنا إذ يقول: " إن القراءات العشر الصحيحة المتواترة ، قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة ، وهو تمايز متقارب ، وقل أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحانا ، على أن كثيرا من العلماء كان لا يرى مانعا من ترجيح قراءة على غيرها ، ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري ، والعلامة الزمخشري "[5].

– **الغاية الثالثة**: الردّ على من طعن في إحدى القراءات ، أو توهّم اللحن فيها من جهة ما تقرّر من القواعد النحوية وهذا ناتج كردّ فعل على تجاوزات بعض النحاة ، لا تأسيسا لمنهج الاستشهاد للقراءة بالنحو كما ذهب إليه سعيد الأفغاني حين قال: "... إنّ (أنّ) تأليف المؤلفين القدامى يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده عكس للوضع الصحيح ، وإنّ (أنّ) السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتجّ للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بهذه القراءات المتواترة ، لما توافر لها من الضبط والوثوق والتحرّي.. شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو "[6] ، وهذا كلام سليم من الناحية المنهجية بعيدا عن السياق التاريخي لتطور التأليف في الاحتجاج، لأنّ التطور المنطقي والتاريخي يبرّر عملهم فكانت البداية بالتفاضل في القراءات ثم تلحين قراءة المخالفين ثم تأليف كتب الاحتجاج ردا ودفاعا على تلك الطعون ، ويدلّ على هذا أمور منها:

1-ما في كتب الاحتجاج من تصريح بالرد في بعض المواضع كقول أبي علي الفارسي بعد تأويله لقراءة حمزة بن حبيب الزيات لقوله تعالى: (وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) **فاطر: 43** بسكون الهمزة في (السَّيِّئْ) ، قال: " فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: **إنّه لحن** ، ألا ترى أنّ العرب قد استعملت ما في قياس ذلك ؟ فلو جاز لقائل أن يقول إنّه لحن للزمه أن يقول: إنّ قول من قال: أفعو في الوصل لحن. فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور لم يكن لحناً ، وإذا لم يكن لحناً **لم يكن لقادح بذلك قدح** "[7].

2-تأخر التأليف في الاحتجاج للقراءات إلى النصف الثاني من المائة الرابعة ، وتحديدا بعد تسبيع ابن مجاهد للقراءات السبع ؛ أي بعد فشوّ تلحين القراءات عند بعض النحاة ، ولا يشوش على هذا ما قد يقال بوجود إشارات للاحتجاج من زمن الصحابة كابن عباس رضي الله عنه أو بعده كالذي روي عن عاصم الجحدري أو حتى عند أبي عمرو بن العلاء ؛ لأنّها إشارات فردية ، ولا علاقة لها بإشكالية الأصل والفرع التي نحن بصدد توضيحا.

3-التفريق بين الاحتجاج والتوجيه عند بعض علماء الاحتجاج ممّا يدلّ على وعيهم بنظرية الأصل والفرع ، ففي قوله تعالى: (وسيُصلون سعيرا) **النساء 10** بالضم في قراءة.. يقول ابنُ أبي مريم: " **والوجه** أنّه من أَصْلاهُ اللهُ النارَ ، مثلَ أدخلَهُ اللهُ ، والمعنى (سيُدْخَلُون النّارَ) ، **وحجّته** قوله تعالى: (سوف نصليهم نارا) **النساء 56** "[8].

وفي قوله تعالى: (لا تُفَتَّحُ) **الأعراف: 40.** قال ابن أبي مريم: " **والوجه** أنّ التاء لتأنيث الأبواب ؛ لأنّها جماعة ، وأمّا التخفيف فلأنّ الفعل المخفّف قد يستفاد من الكثرة ، كما يستفاد من المشدّد. **وحجّة** هذه القراءة قوله تعالى: (ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر) **القمر 11.** [9]

وفي قوله تعالى: (فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا) **الجاثية: 35** بفتح الياء وضمّ الراء ، قال: " **والوجه** أنّه مضارع خرجوا ، والكلمة من الخُروج ، أخبر الله تعالى أنّهم لا يخرجون من النّار لأنّ الله تعالى لا يُخْرِجُهم منها، **وحجته** قوله تعالى: (يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) **البقرة 37.** [10]

موقف النحاة مما لم يطّرد في القراءات القرآنية :

وقف النحاة إزاء ما لم يطرد من القراءات القرآنية موقفين هما:

– **الموقف الأول**: التحفظ وعدم الطعن في القراءة المخالفة لمذهبهم النحوي ، وهو مذهب سيبويه الذي يقول: " القراءة لا تخالَف ، لأنّ القراءة سنّة "[11] ، ومذهب أبي العباس ثعلب الذي قال: " إذا اختلف الإعراب في القرآن من السبعة لم أُفضِّل إعرابا على إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى " [12] ، وقال أبو جعفر النحاس: " الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة "[13] وغيرهم. بل قرأ النحاة القرّاء قراءات على خلاف مذهبهم النحوي ، نحو عدّ البصريين لفظ (وي) في قوله تعالى: (ويكأنّه لا يفلح الكافرون) **القصص 82** ، كلمة دخلت على (كأنّ) ، مع أنّ أبا عمرو بن العلاء البصري قرأ بالوقف على الكاف ، ومذهب الكوفيين أنّها (ويك) الداخلة على (أنّ) ، مع أنّ قراءة الكسائي الكوفي بالوقف على (وي). قال ابن الحاجب: " وهذا يدلّك على أنّ قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم ، وإنّما أخذوها نقلا ، حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم يقرأ إلاّ بما نقل "[14]. وعلى سلامة نهجهم في التحفّظ إلاّ أنّ عدم اعتماد قراءاتهم المنقولة وعدّها سماعا موثوقا أقوى من أي مصدر بنوا عليه القاعدة يثير تساؤلا حول منهجهم

في التعارض والترجيح من أصولهم في تقديم السماع على القياس وتقديم أقوى السماعين على الآخر.

– **الموقف الثاني**: تلحين القراءة وردّها ، والطعن في رواتها ، من ذلك قولهم عن بعض القراءات الصحيحة: "... فمعيب في الإعراب ، معيف في الأسماع "[15] " هذا غلط بيّن "[16] و " هذا خطأ في الكلام غير جائز "[17] و " وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها "[18] و " هذا لحن ، لم نسمع بها من أحد من العرب "[19] و "... فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات – وهو الشعر – لكان سمْجا مردودا "[20] ، " فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضا في أمر الدين لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحلفوا بآبائكم. فكيف تساءلون والأرحام على ذا ؟ "[21]... وغيرها من العبارات التي تعدّ موقفا معياريا حادّا لا يخلوا من تناقض منهجيّ ؛ لأنّهم في صنيعهم هذا يخطّئون بموجب قواعدهم مصدرا من المصادر التي بنوا عليها هذه القواعد نفسها وهي القرآن الكريم[22] إذ أنّ القراءة إن صحّت فهي قرآن نازل بلسان عربيّ مبين ، كما يتجلّى إشكال آخر وهو ما مدى استيعاب القواعد النحوية للقراءات القرآنية[23] التي توافر فيها من الوثوق في النقل ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو كما نص عليه سعيد الأفغاني سابقا ؟. ولا يحل هذا الإشكال نسبة تلك القراءات إلى الشذوذ والتأبّي عن الاستسلام للنظرية اللغوية ، والتفسيرات المنطقية ، وعدّها مما قال فيه لوسركل: " أنّ في اللغة شيئا يتجاوز البحث العلمي "[24] ، وقول مارتينيه: " يتعذّر تفسير كلّ التغيرات اللغوية ، إذ ليس متاحا لنا دائما كلّ حلقات سببيّة التغيّر " [25] ؛ لأنّ هذه القراءات بمثابة الأصول التي يقاس عليها ولا تحتاج إلى تبرير باعتبارها موثوقة في نقلها ونسبتها. فهي التي يناط بها تفسير غيرها لا العكس. ومجرّد ثبوتها دليل على صحتها ، وموقف النحاة هذا حمل ابن حزم على القول: " ولا عجب أعجب ممن أوجد لامريء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أوالطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه لفظا في شعر أو نثر جملة في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه " [26].

قاعدتان لابن عاشور:

قرّر ابن عاشور في سِفره التحرير والتنوير قاعدتين أساسيتين ترتفع بهما الإشكالات السابقة وهما:

القاعدة الأولى: فصيح كلام العرب ليس منحصرا فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة:

قال في مقدمته السادسة: " وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة ، وبهذا نبطل كثيرا مما زيّفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لاسيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر لقوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) ببناء زين للمفعول وبرفع (قتل) ، ونصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) ولو سلّمنا أن ذلك وجه مرجوح ، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف في كيفية النطق التي لا تناكد التواتر كما قدمناه آنفا على ما في اختلاف الإعرابين من إفادة معنى غير الذي يفيده الآخر ، لأن لإضافة المصدر إلى المفعول خصائص غير التي لإضافته إلى فاعله ، ولأن لبناء الفعل للمجهول نكتا غير التي لبنائه للفاعل " [27]، وهذا يُسلِمُنا إلى القول بأنّ المتحفظين من النحاة كانوا على وعيّ بهذا ، بل هذا هو تفسير مخالفة القرّاء النحاة لقراءاتهم مع روايتها ، لعلمهم بأنّها لغة فصيحة إلا أنّها ليست على طريقتهم فيما أصّلوه من قواعد نحوهم.

القاعدة الثانية: القرّاء حجّة على النحاة دون العكس والندرة لا تنافي الفصاحة:

قرّر هذه القاعدة عند توجيهه لقراءة ابن عامر لقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ) **الأنعام: 137**. بكسر شركائهم وبناء (زُيّن) على ما لم يسم فاعله ، حيث قال ردا على الزمخشري: " وجاء الزمخشري في ذلك بالتّهويل ، والضّجيج والعويل كيف يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ؟ وزاد طنبور الإنكار نغمة. فقال: والذي حَمَله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف: (شركائهم) مكتوباً بالياء ، وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة ، **إذا خالفت ما دُوّن عليه علم النّحو ، لتوهّمه أنّ القراءات اختيارات وأقيسة من القُرّاء ، وإنّما هي روايات صحيحة متواترة** وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة.

ومُدوّناتُ النّحو ما قصد بها إلاّ ضبط قواعد العربيّة الغالبة ليجري عليها النّاشئون في اللّغة العربيّة ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، **والقرّاءُ حجّة على النّحاة دون العكس** ، وقواعد النّحو لا تمنع إلاّ قياس المولّدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح ، **والنّدرة لا تنافي الفصاحة** ، وهل يظنّ بمثل ابن عامر أنّه يَقرأ القرآن متابعة لصورة حروف التهجّي في الكتابة. ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربيّة " [28]. ووصفُ بعض القراءات بالندرة أقرب إلى المنطق العلمي والتاريخي وألصق بصفات القرآن الكريم من وصفها بالشذوذ ، لينسجم هذا الوصف مع

قصد حفظ اللغة بحفظ القرآن ، وفي هذا يقول ابن عاشور: " ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليري صحتهما في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها " [29] ، والفرق العمليّ بين الوصف بالندرة والوصف بالشذوذ هو صحة القياس على الأول دون الثاني. هذا إن لم نقل بأنّ مجرّد نزول القرآن بها دلّ على فصاحتها وقوتها في السماع ، وإخراجها من دائرة النادر.

توجيه المفسّرين أسلم من توجيه النحاة:

توجيه المفسرين للقراءة نحويا أولى من توجيه غيرهم ؛ لأنّه يراعي السياق والمعنى المقصود ومناسبة الكلام لما قبله وما بعده ، مع انسياب الكلام وخدمته للمقصود ، ومثاله توجيه قراءة حمزة لقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) **النساء: 01** ، حيث قرأ (وَالْأَرْحَامِ) بالجرّ ، وقد استشكل النحاة العطف على المضمر المجرور بلا إعادة الخافض [30]. وقد مرّ كلام الزجاج الذي استشكل القراءة من جهة السلامة اللغوية ونقل الإجماع على قبح هذا العطف [31] ، واستشكلها أيضا من جهة الحلف بغير الله.

وقد حمل بعض النحاة الخفض في (وَالْأَرْحَامِ) على القسم ، خروجا من الإشكال ، إلاّ أنّ هذا التوجيه لا ينسجم مع المقصود من الآية على وجاهته نحويا ، قال ابن عطية المفسّر: " وقالت طائفة إنما خفض (وَالْأَرْحَامِ) على جهة القسم من الله على ما اختص به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) **وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده** وإن كان المعنى يخرجه " [32].

أما ابن عاشور فوجّه قراءة الجمهور على أنّ الأرحام مأمور بتقواها على المعنى المصدري أي اتّقائها وهو على حذف مضاف ، أي اتّقاء حقوقها ، فهو من استعمال المشترك في معنييه ، وعلى هذه القراءة فالآية ابتداء تشريع وهو ممّا أشار إليه قوله تعالى: (وخلق منها زوجها).

ووجه قراءة حمزة بتعظيم شأن الأرحام أي التي يسأل بعضكم بعضاً بها ، وذلك قول العرب: (ناشدتك اللَّه والرحم) ، واستشهد لذلك بما في الصحيح من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) حين قرأ على عتبة بن ربيعة سورة فصّلت حتّى بلغ: (فإن أعرضوا فقل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود) **فصلت: 13** ، فأخذت عُتبة رهبة وقال: ناشدتك اللَّه والرحم. ثم قال: " وهو ظاهر محمل هذه الرواية وإن أباه جمهور النحاة استعظاماً لعطف الاسم على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ ، حتّى قال المبرّد: (لو قرأ الإمام بهاته القراءة لأخذت نعلي وخرجت من الصلاة) **وهذا من ضيق العطن وغرور بأنّ العربية منحصرة فيما يعلمه** [33] ، ولقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجارّ ، فتكون تعريضاً بعوائد الجاهلية ، إذ يتساءلون بينهم بالرحم وأواصر القرابة ثم يهملون حقوقها ولا يصلونها ، ويعتدون على الأيتام من إخوتهم وأبناء أعمامهم ، فناقضت أفعالُهم أقوالَهم ، وأيضاً هم قد آذوا النبي (صلى الله عليه وسلم) وظلموه ، وهو من ذوي رحمهم وأحقّ الناس بصلتهم كما قال تعالى: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) **التوبة: 128** ، وقال: (لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم) **آل عمران: 164**. وقال: (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) **الشورى: 23**. وعلى قراءة حمزة يكون معنى الآية تتمّة لمعنى التي قبلها " [34].

مما يدلّ على أنّ توجيه المفسرين للمشكل من القراءات أكثر شمولا وأنسب لمقاصد الآيات والسور من توجيه النحاة. كما أنّ المشكل قد يتعدّى المسائل النحوية إلى مسائل متعلقة بالدلالة ، سواء كانت مشكلات دلالية معجمية أو تركيبية أو كان المشكل من جهة تعارض القراءة مع آية أخرى أو مع قاعدة شرعية أو غيرها.

مرتكزات توجيه مشكل القراءات عند ابن عاشور:

من خلال استقراء منهج ابن عاشور في توجيه مشكل القراءات عند تفسيره للآيات ذات القراءة المشكلة بدا واضحا اعتماده على مرتكزات في التوجيه أهمها ما يلي:

1- التبرير اللهجي: يوجه ابن عاشور الاختلاف في بعض القراءات باختلاف اللهجات العربية إمّا من الناحية الصوتية واستبدالات الحروف في الكلمة المعجمية (المفردة) ، أو من حيث طريقة بعض اللهجات في التركيب. وبيانه كالآتي:

- **في الكلمة المفردة:** يكون الاستبدال في الكلمة على مستوى الصوائت بشقيها والصوامت ؛ لأنّ الحصر المنطقي لا يسع غيرهما: أمّا الصائت فهو: " الصوت اللغوي الذي يحدث عند خروج الهواء حرّاً بلا احتكاك إلى خارج الفم " [35] ، وهو قسمان:

1- صائت قصير: ويتمثل في الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة).

2- صائت طويل: وهو حروف العلّة أو المد (الألف والواو والياء). وأمّا الصامت فهو: " الصوت اللغوي الّذي يحدث نتيجة احتكاك في مكان ما من جهاز النطق ، وهو الحرف الصحيح في اللغة العربية " [36]. ولا تخرج الاستبدالات الصوتية في القرآن المتمثّلة في اختلاف القراءات القرآنية عن هذه الاحتمالات الثلاثة ، مع التنبيه إلى تداخل الصوتي بالصرفي أحيانا وبالنحوي أحيانا أخرى إذا تتبعنا أواخر الكلمات ، ولكننا سنكتفي بالتمثيل لمنهج

ابن عاشور في توجيه تلك الاستبدالات التي استشكلت عند بعض العلماء بعزوها إلى اللهجات العربية.

ففي قوله تعالى: : (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا) **البقرة 246** ، قرأ نافع المدني (عَسِيتُم) بكسر السين وقرأها باقي العشرة بالفتح [37] ، واستشكل أبو حاتم السجستاني القراءة بالكسر نافيا أن يكون للكسر وجه عند العرب [38] ، إلاّ أن ابن عاشور رفع الإشكال باعتبار الفتح والكسر لغتان مع تخصيص وجه الكسر باتصاله بضمير المتكلّم والمخاطب ، فقال: " وقرأ نافع وحده (عسِيتم) بكسر السين على غير قياس ، وقرأه الجمهور بفتح السين ، وهما لغتان في عسى إذا اتصل بها ضمير المتكلم أو المخاطب ، وكأنهم قصدوا من كسر السين التخفيف بإماتة سكون الياء " [39].

كما يقرّر ابن عاشور قاعدة جليلة في هذا المقام وهي: **" من فصاحة القرآن اختياره كل لغة في موضع كونها فيه أفصح "** ، وذلك عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى: (قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ) ، فقال رحمه الله: " وقرأ الجمهور (وَمَن يَقْنَطُ) بفتح النون. وقرأه أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون وهما لغتان في فعل قَنط. قال أبو علي الفارسي: قَنَط يقنِط بفتح النون في الماضي وكسرها في المستقبل من أعلى اللغات. قال تعالى: (وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنَطوا (سورة الشورى: 28). قلت: **ومن فصاحة القرآن اختياره كل لغة في موضع كونها فيه أفصح ، فما جاء فيه إلا الفتح في الماضي ، وجاء المضارع بالفتح والكسر على القراءتين**" [40].

➢ **في التركيب:** ومثاله قوله تعالى: (قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) **البقرة 258** ، حيث اختلف القراء في إثبات ألف الضمير (أنا) وحذفها إذا جاء بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، فقرأ المدنيان بإثباتها مع المضمومة والمفتوحة وورد الخلاف عن قالون مع المكسورة [41] ، وقصرها الجمهور ، واستشكل أبو علي الفارسي إثباتها فقال: " وأما ما روي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة ، فإني لا أعلم بينها وغيرها من الحروف فصلا ، ولا شيئا يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف ، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف ، وتسقط في الوصل قبل الهمزة ، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع " [42]. وبرّر ابن عاشور قراءة الإثبات بكونها لغة فصيحة فقال: " وقرأ الجمهور ألف ضمير (أنا) بقصر الألف بحيث يكون كفتحة غير مشبعة وذلك استعمال خاص بألف (أنا) في العربية. وقرأه نافع وأبو جعفر مثلَهم إلاّ إذا وقع بعد الألفِ همزةُ قطع مضمومةٌ أو مفتوحةٌ كما هنا ، وكما في قوله تعالى: (وأنا أول المسلمين) **الأنعام: 163** فيقرأه بألف ممدودة. وفي همزة القطع المكسورة روايتان لقالونَ عن نافع نحو قوله تعالى: (إن أنا إلا نذير) **الأعراف: 188** ، **وهذه لغة فصيحة** " [43] ، وهي لغة تميم الذين يثبتون الألف وقفا ووصلا [44].

2- حمل المعنى على المجاز:

في قوله تعالى: (وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) **البقرة: 51** ، قرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي لفظ (وَاعَدْنَا) من غير ألف بعد الواو ، وقرأ باقي العشرة بالألف ، ونقل أبو حيان استشكال أبي عبيد وأبي حاتم ومكي بن أبي طالب لقراءة (وَاعَدْنَا) بألف ، معتبرا المواعدة لا تكون إلاّ من البشر [45] ، لما في الصيغة من معنى المشاركة والله منزه عن هذا المعنى. ورفع ابن عاشور الإشكال بحمل المعنى على المجاز باعتبار بقاء معنى التكرر في الفعل دون التعدد في طرفيه فقال **:**" وقراءة الجمهور (وواعدنا) بألف بعد الواو على صيغة المفاعلة المقتضية حصول الوعد من جانبين الواعد والموعود والمفاعلة على غير بابها لمجرد التأكيد على حد سافر وعافاه الله ، وعالج المريض وقاتله الله ، **فتكون مجازاً في التحقيق** لأن المفاعلة تقتضي تكرر الفعل من فاعلين فإذا أخرجت عن بابها بقي التكرر فقط من غير نظر للفاعل ثم أريد من التكرر لازمه وهو المبالغة والتحقق فتكون بمنزلة التوكيد اللفظي. والأشهر أن المواعدة لما كان غالب أحوالها حصول الوعد من الجانبين شاع استعمال صيغتها في مطلق الوعد وقد شاع استعمالها أيضاً في خصوص التواعد بالملاقاة كما وقع في حديث الهجرة (وواعداه غار ثور). وقول الشاعر:

فواعديه سَرْحَتَي مالك أو الرُّبا بينهما أسهلا " [46].

3- عدم قصر إطلاق الفعل على ما غلب إطلاقه فيه :

وهذا المرتكز من دقائق المسائل في تخريج القراءة عند الشيخ رحمه الله ، ففي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ **(201)** وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ **(202)**) **الأعراف** ، لما كان الذي مدّ من جنس الممدود فالصواب عند الطبري (يَمُدُّونَهُمْ) بفتح الياء ، لأنّ الذي يمد الشياطينَ إخوانَهم من المشركين فهو زيادة من جنس الممدود ، وإذا كان كذلك عبرت العرب بمددت لا أمددت [47]. وكأنّه استشكل قراءة الضم ، يضاف إليه غلبة إطلاق أمددتُ على الأمر المستحب كإمداد الفاكهة ، وإطلاق مددت على خلافه كالمد في

الطغيان ، وخرّج ابن عاشور قراءة الضم بعدم قصر إطلاق الفعل على ما غلب إطلاقه فيه ، مع كونه استعارة مكنية ، فقال: " وقرأ نافع ، وأبو جعفر: (يُمدونهم) بضم الياء وكسر الميم من الإمداد وهو تقوية الشيء بالمدد والنجدة كقوله: (أمدكم بأنعام وبنين) **الشعراء: 133** ، وقرأه البقية: (يَمُدونهم) بفتح الياء وضم الميم من مد الحبل يمده إذا طوله ، فيقال: مد له إذا أرخى له كقولهم: (مد الله في عُمرك) وقال أبو علي الفارسي في كتاب (الحجة) (عامة ما جاء في التنزيل مما يستحب أمددتُ على أفعلت كقوله: (أن ما نمدهم به من مالٍ وبنين) **المؤمنون: 55** ، (وأمددناهم بفاكهة) **الطور: 22** و (أتمدونن بمال) **النمل: 36** ، ومَا كان بخلافه يجيء على مَدَدْت قال تعالى: (ويَمُدهم في طغيانهم يعمهون) **البقرة: 15** ، فهذا يدل على أن الوجه فتح الياء كما ذهب إليه الأكثر من القراء. والوجه في قراءة من قرأ يُمدونهم أي بضم الياء أنه مثل (فبشرهم بعذاب اليم) **آل عمران: 21** (أي هو استعارة تهكمية والقرينه قوله في الغي كما أن القرينة في الآية الأخرى قوله بعذاب) وقد علمت أن **وقوع أحد الفعلين أكثر في أحد المعنيين لا يقتضي قصر إطلاقه على ما غلب إطلاقه فيه عند البلغاء** " [48].

4- <u>تعاور الصيغ (حمل دلالة النهي على النفي)</u>:

في قوله تعالى: (قَالُواْ يالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُو اْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ) **هود 81** ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع (امْرَأَتُكَ) ، وقرأ باقي العشرة بالنصب ، وأشكلت قراءة الرفع على بعض العلماء ، لأنّ الفعل (يلتفتْ) مجزوم بلا الناهية ، واستثناء المرأة من (أحد) يستوجب معنى أن تكون المرأة أبيح لها الالتفات ، فيكون التقدير إلاّ امرأتك ، فإنّها لم تُنْهَ عن الالتفات ، واستحسن هذا الاعتراض ابن عطية [49] ، ورفع ابن عاشور هذا الإشكال بحمل دلالة النهي على معنى النفي فقال: " و (إلاّ امرأتَك) استثناء من (أهلك) ، وهو منصوب في قراءة الجمهور اعتباراً بأنه مستثنى من (أهلك) وذلك كلام موجب ، والمعنى: لا تسْر بها ، أريد أن لا يعلمها بخروجه لأنها كانت مخلصة لقومها فتخبرهم عن زوجها. وقرأه ابن كثير ، وأبو عمرو برفع (امرأتك) على أنه استثناء من (أحد) الواقع في سياق النهي ، وهو في معنى النفي. قيل: إنّ امرأته خرجت معهم ثم التفتت إلى المدينة فحنّت إلى قومها فرجعت إليهم. والمعنى أنه نهاهم عن الالتفات فامتثلوا ولم تمتثل امرأتُه للنهي فالتفتت ، وعلى هذا الوجه فالاستثناء من كلام مقدّر دلّ عليه النهي. والتقدير: فلا يلتفتون إلاّ امرأتك تلتفتُ " [50].

5- <u>تعاور حروف المعاني</u> :

قد يحمل الشيخ ابن عاشور دلالة بعض حروف المعاني على بعض خروجا من الإشكال ، وتحقيقا للغرض الذي سيقت له الآية نحو حمله دلالة (أنّ) على معنى (إنّ) في قوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) **آل عمران: 178** ، فقرأ حمزة بالخطاب في (تحسبنّ) وقرأ الباقون فيه بالغيب ، والإشكال في اجتماع (تحسبنّ) بتاء الخطاب والفتح في إنما ، قال أبو علي الفارسي: " ينبغي أن تكون الألف من إنما مكسورة في هذه القراءة ، وتكون إن وما دخلت عليه في موضع المفعول الثاني " [51] ؛ لأنّ المعنى يصبح: ولا تحسبنّ الذين كفروا أنّما نملي لهم ليزدادوا إثما إنما نملي لهم خير لأنفسهم ، قال أبو حيان: " ولإشكال هذه القراءة زعم أبو حاتم وغيره أنها لحن وردّوها " [52]. قال ابن عاشور: " وأنا أرى أنّه يجوز أن يكون (أنّما) من قوله: (أنما نملي خير لأنفسهم) هي أنّما أخت إنّما المكسورة وأنّها مركّبة من (أنّ) و (ما) الكافّة الزائدة وأنها طريق من طرق القصر عند المحقّقين ، وأنّ المعنى: ولا يحسبنّ الذين كفروا انحصار إمهالنا لهم في أنّه خير لهم لأنّهم لمّا فرحوا بالسلامة من القتل وبالبقاء بقيد الحياة قد أضمروا في أنفسهم اعتقاد أنّ بقاءهم ما هو إلاّ خير لهم لأنّهم يحسبون القتل شرّاً لهم ، إذ لا يؤمنون بجزاء الشهادة في الآخرة لكفرهم بالبعث. فهو قصر حقيقي في ظنّهم.

ولهذا يكون رسمهم كلمة (أنَّما) المفتوحة الهمزة في المصحف جارياً على ما يقتضيه اصطلاح الرسم. و) أنّما نملي لهم خير لأنفسهم (هو بدل اشتمال من) الذين كفروا (، فيكون سادّاً مسدّ المفعولين ، لأنّ المبدل منه صار كالمتروك ، وسلكت طريقة الإبدال لما فيه من الإجمال ، ثمّ التفصيل ، لأنّ تعلّق الظنّ بالمفعول الأول يستدعي تشوّف السامع للجهة التي تعلّق بها الظنّ ، وهي مدلول المفعول الثاني ، فإذا سمع ما يسدّ مسدّ المفعولين بعد ذلك تمكّن من نفسه فضل تمكّن وزاد تقريراً " [53].

6- <u>فكّ الإدغام</u>:

في قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) **(111) هود** ، تنوعت القراءات في لفظتي (إنَّ) و (لَمَّا) بين التشديد والتخفيف ، وحاصل القراءات فيهما هو: قرأ نافع وابن كثير بالتخفيف فيهما ، وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو جعفر ورواية حفص عن عاصم بالتشديد فيهما ، ورواية شعبة عن عاصم بالتخفيف في (إنْ) والتشديد في (لَمَّا) ، وقرأ الباقون من العشرة بتشديد (إنّ) وتخفيف (لَمَا) وهم: أبو عمرو والكسائي ويعقوب الحضرمي وخلف البزار. وعُدت هذه الآية من أشكل الآيات عند بعض العلماء كأبي شامة الذي قال عنها: " من المواضع المشكلة غاية الإشكال " [54]. ونقل أبو حيان تلحين المبرّد لقراءة من شدّدهما فقال: " قال المبرّد هذا لحن ، لا تقول العرب إنّ زيدا لمّا خارجٌ. وهذه جسارة من المبرّد على عادته ، **وكيف تكون قراءة متواترة لحنا ؟** " [55]. وقال الكسائي:

" ما أدري ما وجه هذه القراءة " [56]. وجسارة النحوي الأول مع تحفّظ النحوي القارئ الثاني فيهما دلالة على ما ذكرناه سلفا. أمّا ابن عاشور فخرّج القراءة المشكلة (تشديد إنّ ولمّا) بفكّ الإدغام في (لمّا) فقال: " و (لَما) مخفّفة في قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي ، فاللاّم الدّاخلة على (مَا) لام الابتداء التي تدخل على خبر (إنّ). واللاّم الثّانية الدّاخلة على (ليوفينّهم) لام جواب القسم. و (مَا) مزيدة للتأكيد. والفصل بين اللاّمين دفعاً لكراهة توالي مثلين. وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، وأبو جعفر ، وخلَف بتشديد الميم من (لَمّا). فعند مَن قرأ (إنْ) مخفّفة وشدّد الميم وهو أبو بكر عن عاصم تكون (إن) مخفّفة من الثقيلة ، وأمّا مَن شدّد النون (إنّ) وشدّد الميم من (لمّا) وهم ابن عامر ، وحمزة ، وحفص عن عاصم ، وأبو جعفر ، وخلف فتوجيه قراءتهم وقراءة أبي بكر ما قاله القراء: إنّها بمعنى (لَمِنْ مَا) فحذف إحدى الميمات الثلاث ، يريد أنّ (لَمّا) ليست كلمة واحدة وإن كانت في صُورتها كصورة حرف (لَمّا) في رسم المصحف (لأنّه اتّبع فيه صورة النطق بها) وإنّما هي مركّبة من لاَم الابتداء و (مِنْ) الجارة التي تستعمل في معنى كثرة تكرّر الفعل كالّتي في قول أبي حَية النمري :

وإنّا لَمِمّا نَضرب الكبش ضربة على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفم

أي نكثر ضرب الكبش ، أي أمير جيش العدوّ على رأسه... فأصل هذه الكلمات في الآية على هذه القراءات: وإنّ كُلا لَمِنْ مَا ليُوفينهم ، فلمّا قلبت نون (من) ميماً لإدغامها في ميم (مَا) اجتمع ثلاث ميمات فحذفت الميم الأولى تخفيفاً وهي ميم (مِن) لوجود دليل عليها وهو الميم الثانية لأنّ أصل الميم الثّانية نون (مِن) فصار (لَمّا) " [57].

7- تقوية القياس بالقراءة أو الاستدلال بالأولى :

الاستدلال بالأولى هو بيان أنّ في الفرع زيادة توجب تأكيد حكمه وأولويته به عن الأصل [58] ، مع بقاء حكم الأصل ، والزيادة المؤيّدة هنا هي ورود قراءة سبعية متواترة ، وهذا المعنى الذي وظفه ابن عاشور ينم عن استيعابه لدقائق أصول النحو ، ففي قوله تعالى: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) **إبراهيم: 22** ، قرأ الجمهور بفتح الياء في لفظ (بِمُصْرِخِيَّ) ، وقرأه حمزة بالكسر [59]. وعن قراءة حمزة قال أبو جعفر النحاس: " وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلاّ وجه ضعيف ذكره بعض النحويين " [60]. **وللسائل أن يسأل كيف تكون قراءةٌ سبعيةٌ موثوقةُ النقلِ رديئةً مرذولةً ؟** ، ونقل أبو شامة عن أبي عبيد أنه قال: " أمّا الخفض فإنّا نراه غلطا " [61]. أما ابن عاشور فقال: " وقرأ الجمهور (بِمُصرِخيَّ) بفتح التحتية مشددةً. وأصله بمصرخِيَ بياءين أولاهما ياء جمع المذكر المجرور ، وثانيتهما ياء المتكلم ، وحقها السكون فلما التقت الياءان ساكنتين وقع التخلص من التقاء الساكنين بالفتحة لخفة الفتحة.

وقرأ حمزة وخلَف (بِمُصرِخيِّ) بكسر الياء تخلصاً من التقاء الساكنين بالكسرة لأن الكسر هو أصل التخلص من التقاء الساكنين. قال الفراء: تحريك الياء بالكسر لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، إلا أن كسر ياء المتكلم في مثله نادر. وأنشد في نظير هذا التخلص بالكسر قول الأغلب العِجْلي :

قال لها هل لكِ يا تَا فيَّ قالت له: ما أنتَ بالمرضيِّ

أراد هل لكِ فيّ يا هذه. وقال أبو علي الفارسي: زعم قطرب أنها لغة بني يربوع. وعن أبي عمرو بن العلاء أنه أجاز الكسر. واتفق الجميع على أن التخلص بالفتحة في مثله أشهر من التخلص بالكسرة **وإن كان التخلص بالكسرة هو القياس ، وقد أثبته سند قراءة حمزة**. وقد تحامل عليه الزجاج وتبعه الزمخشري وسبقهما في ذلك أبو عُبيد والأخفش بن سعيد وابن النحاس.. " [62] ، فنبّه رحمه الله على أنّ التخلص بالكسرة أقيس وإن كان التخلص بالفتحة في مثله أشهر وعضّد هذا القياس بالقراءة ، وهو منهج يجب أن يدرج في علم أصول النحو. خروجا من إشكالية تلحين القراءات الصحيحة ، وعدّها من أوثق شواهد السماع.

8- إجراء الوصل مجرى الوقف :

ومثاله قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) **الأنعام: 162** ، حيث استشكل بعض العلماء قراءة قالون وورش من طريق الأصبهاني وكذا أبو جعفر بإسكان (محياي) [63] قال أبو شامة: " وشنّع بعض أهل العربية على نافع متعجبا منه: كيف أسكن (محياْيْ) ، وفتح بعدها (مماتيَ) ، وكان الوجه عكس ذلك أو فتحهما معا " [64] ، ونقل السمين الحلبي قول أبي علي الفارسي في الدر المصون فقال :" وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين، وتعجَّبْتُ من كون هذا القارئ يحرِّك ياء (مماتي) ويُسَكِّن ياء (مَحْياي) " [65]. كما نقل هذا القول ابن عطية في تفسيره ، ووجه ابن عاشور هذه القراءة بإجراء الوصل مجرى الوقف ، وهو فصيح على ندرته تأكيدا منه على قاعدته السابقة وهي أنّ الندرة لا تنافي الفصاحة ، فقال: " وقَرأ نافع: (ومحياْيْ) بسكون الياء الثّانية إجراء للوصل مجرى الوقف وهو نادر في النّثر ، والرّواية عن نافع أثبتته في هذه الآية ، **ومعلوم أنّ الندرة لا تُناكد الفصاحة** ولا يربيك ما ذكره ابن عطيّة عن أبي عليّ الفارسي: (أنَّها شاذّة عن القياس لأنَّها جمعت بين ساكنين لأنّ سكون الألف قبل حرف ساكن ليس ممّا يثقل في النّطق نحو عصاي ، ورؤياي ، ووجه إجراء الوصل مجرى الوقف هنا إرادة التّخفيف لأنّ توالي يائين مفتوحتين فيه ثقل ، والألف النّاشئة عن الفتحة الأولى لا تعدّ حاجزاً فعدل عن فتح الياء الثّانية إلى إسكانها). وقرأه البقيّة بفتح الياء وروي ذلك عن وَرش ، وقال بعض أهل القراءة أنّ نافعاً رجع عن الإسكان إلى الفتح " [66].

ومثاله أيضا قوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ

إِلَيْكَ) **آل عمران:** ، اختلف القراء في قراءة (يُؤَدِّهِ) بين محرك لهاء الضمير ومسكن لها ، فجمهور القرأة على كسرها وقرأها أبو عمرو بن العلاء وحمزة وأبو جعفر ورواية أبي بكر عن عاصم بإسكانها [67] ، وغلّط الزجاج قراءة الإسكان فقال " وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلطٌ بيّنٌ لا ينبغي أن يقرأ به لأنّ الهاء لا ينبغي أن تجزم ، ولا تسكّن في الوصل ، إنّما تسكّن في الوقف " [68] ، فردّ عليه ابن عاشور مستندا على لغة من يجري الوصل مجرى الوقف فقال: " وقرأ الجمهور (يؤدّهِ) إليك بكسر الهاء من يؤدّه على الأصل في الضمائر. وقرأه أبو عمرو ، وحمزة ، وأبو بكر عن عاصم ، وأبُو جعفر: بإسكان هاء الضمير في يؤدّه ، فقال الزجاج: هذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيِّن لأنّ الهاء لا ينبغي أن تجزم وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تكسر في الوصل (هكذا نقله ابن عطية ومعناه أنّ جزم الجواب لا يظهر على هاء الضمير بل على آخر حرف من الفعل ولا يجوز تسكينها في الوصل كما في أكثر الآيات التي سكنوا فيها الهاء). وقيل هو إجرَاء للوصل مُجرى الوقف وهو قليل ، قال الزجاج: وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسر فغلط عليه من نقله **وكلام الزجاج مردود لأنه راعى فيه المشهور من الاستعمال المقيس ، واللغة أوسع من ذلك ، والقراءة حجة.** وقرأه هشام عن ابن عامر ، ويعقوب باختلاس الكسر. وحكى القرطبي عن الفرّاء: أنّ مذهب بعض العرب يجزمون الهاء إذا تحرّك ما قبلها يقولون ضربتُهْ ، كما يسكنون ميم أنتمْ وقمتمْ وأصله الرفع " [69].

من خلال ما تقدّم يمكن القول أنّ تلحين القراءات القرآنية في القديم يشفع له اعتماد النحاة على مروياتهم ومرويات من يثقون به من شيوخهم ، وتلحينهم للقراءة لعدم تواترها عندهم ، أمّا الآن وقد دوّنت القراءات المتواترة وعُلِم صحيحها من عدمه ، فلا بدّ من التنبيه على تلك الطعون وإعادة صياغة قواعد تنسجم مع شواهد قرآنية متواترة نتجت عن اختلاف القراءات القرآنية.

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي :

– الدفاع عن القراءات القرآنية من المطاعن قديم قدم كتب الاحتجاج.

– توجيه المفسّر أشمل وأسلم من توجيه النحوي.

– تورّط بعض النحاة في خطأ منهجي بردهم للقراءات المتواترة.

– فصيح كلام العرب ليس منحصرا فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة.

– القرّاء حجّة على النحاة دون العكس والندرة لا تنافي الفصاحة.

– من فصاحة القرآن اختياره كل لغة في موضع كونها فيه أفصح.

– اعتمد ابن عاشور عند توجيهه للقراءات المشكلة على ركائز علمية وقواعد منطقية ، مؤصلا بذلك لمنهج سديد في التعامل مع ما لم يطّرد من القراءات القرآنية.

الخـاتـمة :

الهوامش:

[1] الجرجاني علي بن محمد ، التعريفات ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ، 1405 هـ. ص 276.

[2] ينظر: مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات لابن زنجلة أبي زرعة ، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط2 1402 هـ 1982م. ص 11 ، 12.

[3] ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، تونس ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، 1997 م. ، ج 1 ص 53.

[4] نقله ابن عاشور في مقدّمته السادسة ولم أجده في كتابي ابن العربي: أحكام القرآن والعاوصم من القواصم. ينظر: ج 1 ص 53.

[5] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 1 ص 61.

[6] مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة ، ص 18 ، 19.

[7] أبو علي الفارسي ، الحجّة للقرّاء السبعة ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دمشق ، دار المأمون للتراث ط 1 ، 1404 هـ - 1984م. ، ج 6 ص 33.

[8] ابن أبي مريم الفسوي ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي ، أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى ، 1408 هـ. ج 1 ص 88.

[9] نفس المرجع: ج 2 ص 527.

[10] نفس المرجع: ج 3 ص 1172 ، 1173.

[11] سيبويه عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 3 1408 هـ - 1988م ، ج 1 ص 148.

[12] نقل هذا القول أبو حيان الغرناطي في البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1413 هـ - 1993م ، ج 4 ص 92.

[13] النحاس أبو جعفر ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زايد ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 1988م ج 5 ص 231.

[14] ابن الحاجب عثمان بن عمر ، الإيضاح في شرح المفصّل ، تحقيق موسى بناي العليلي ، بغداد ، مطبعة العاني 1982م ، ج 1 ص 507.

[15] ابن جني أبو الفتح ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط 2 ج 1 ص 94. مع أنّ ابن

جنّي من المدافعين على حجية القراءات ، بل ألف كتاب المحتسب دفاعا عن القراءة الشاذة ، وهو هنا يسفّه قراءة سبعية وهي قراءة عاصم في عدم إدغام النون في الراء في قوله تعالى: (وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ) القيامة 27.

[16] الزجاج أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شَلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988م ، ج 1 ص 431.

[17] المبرّد أبو العبّاس ، كتاب المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط3 ، 1415 هـ - 1994م ، ج 2 ص 171.

[18] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 3 ص 159.

[19] الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 1 ، 1411 هـ - 1990م ، ج 2 ص 407 ، ونسب القراءة للأعمش ، مع أنّ القراءة سبعية وهي قراءة حمزة وسيأتي توجه ابن عاشور لها.

[20] الزمخشري جار الله ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تحقيق وتعليق ودراسة: عاد أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوض: السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 1418 هـ - 1998م ، ج 2 ص 401.

[21] المبرّد أبو العباس ، كتاب المقتضب ، ج 2 ص 6.

[22] ينظر المقدمة من كتاب لمحمد عبدو فلفل ، غير المطّرد في القراءات القرآنية ، قراءة في العلاقة بين القاعدة والنص ، القاهرة دار العصماء ، ط 1 ، 1434 هـ - 2013م ، ص 10 وما بعدها.

[23] ينظر: سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دمشق ، دار الفكر ، ط 1 ، 1987م ، ص 45.

[24] لوسركل جان جاك ، عنف اللغة ، ترجمة محمد بدوي ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ط2 2006م ، ص 90.

[25] مارتينيه أندري ، وظيفة الألسن وديناميّتها ، ترجمة نادر سراج ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ط 1 ، 1996م ص 95. وهذان القولان استشهد بهما الدكتور محمد عبدو فلفل ، ينظر: غير المطّرد في القراءات القرآنية ، ص 192.

[26] ابن حزم الظاهري ، الفصل في الملل والنحل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، (د ت ط) ، ج 3 ص 108.

[27] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 1 ص 61.

[28] نفسه: ج 8 ص 103.

[29] نفسه ، ج 1 ص 52.

[30] سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ص 381 ، ولم يشر سيبويه إلى القراءة رغم أنّها قراءة سبعية معروفة.

[31] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 2 ص 06.

[32] ابن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1413 هـ - 1993م ، ج 2 ص 6.

[33] وهذا تأكيد منه للقاعدة الأولى في عدم انحصار العربية فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة.

[34] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 4 ص 218.

[35] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغويّة ، مصر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، ط4 ، 1971م. ، ص 156.

[36] نفسه ، ص 26.

[37] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، صححه وراجعه علي محمد الضباع ، لبنان دار الكتب العلمية ، (د ت ط) ، ج 2 ص 262.

[38] مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق محي الدين رمضان دمشق ، مجمع اللغة العربية ، 1394 هـ ، ج 1 ص 303.

[39] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 2 ص 486.

[40] نفسه ، ج 14 ص 60.

[41] ابن غلبون أبو الحسن ، التذكرة في القراءات الثمان ، تحقيق أيمن رشدي سويد ، ط1 ، 1412 هـ - 1991م ، ص 272 ، 273.

[42] أبو علي الفارسي ، الحجة ، ج 2 ص 364 ، 365.

[43] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 3 ص 33.

[44] أبو حيان: البحر المحيط: ج 2 ص 259.

[45] أبو حيان ، البحر المحيط: ج 1 ص 357 ، ومكي ، الكشف: ج 1 ص 240.

[46] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 1 ص 497.

[47] الطبري ابن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، لبنان بيروت مؤسسة الرسالة ط 1، 1420 هـ - 2000م ، ج 13 ص 340.

[48] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 9 ص 236.

[49] أبو حيان ، البحر المحيط ،ج 5 ص 248.

[50] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 12 ص 133.

[51] أبو حيان ، البحر المحيط: ج 3 ص 128.

[52] نفسه.

[53] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 4 ص 176.

[54] أبو شامة عبد الرحمن ، إبراز المعاني من حرز الأماني ، تحقيق محمود جادو ، المدينة المنورة ، مطبعة الجامعة الإسلامية ، 1413 هـ ، ج3 ص 346 وَ ص 255.

[55] أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 5 ص 266.

[56] نفسه ، ج 5 ص 267.

[57] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 12 ص 173 ، 174.

[58] ينظر: محمد بن عبد الرحمن السبهين ، اعتراض النحويين للدليل العقلي ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، 1426 هـ - 2005م ، ص 75.

[59] الداني أبو عمرو ، التيسير في القراءات السبع ، لبنان ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط 2 ، 1404 هـ - 1984م ، ص 109.

[60] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 3 ص 159.

[61] أبو شامة ، إبراز المعاني: ج 3 ص 293.

[62] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 13 ص 220 ، 221.

[63] الدمياطي عبد الغني ، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، تحقيق أنس مهرة لبنان دار الكتب العلمية ط1 ، 1419هـ - 1998م ، ص 217.

[64] أبو شامة ، إبراز المعاني ، ج 2 ص 249.

[65] السمين الحلبي ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخرّاط سورية ، دار القلم (د ت ط) ، ج 5 ص 239.

[66] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 8 ص 204.

[67] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: ج 1 ص 347.

[68] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه: ج 1 ص 432.

[69] ابن عاشور ، التحرير والتنوير: ج 3 ص 286.